دور الحوكمة فى المصارف الليبية لضمان تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية

(دراسة مقارنة بين المصرف التجارى الوطنى والمصارف الخاصة)

سعد على بالخير حسين(*)

مقدمة

في العقد الماضي من القرن الواحد والعشرين حدثت تطورات سريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية، وغيرت هذه التطورات البيئة البنكية تقريباً أكثر مما تعترف به المصارف، فالتقدم التكنولوجي السريع والتحرر من القيود التشريعية قد أدي إلى ضغوط تنافسية متزايدة بين المصارف والوحدات الاقتصادية غير المصرفية على حد سواء . ففي أواخر الثمانينات بدأت هوامش الأعمال المصرفية التقليدية في النقصان، كما بدأت متطلبات كفاية رأس المال في التزايد، وقد تجاوبت المصارف مع هذه التحديات الجديدة بنشاط وتصور بالانطلاق قُدماً في حلبات السباق الجديد(١).

ونتيجة للأحداث التي وقعت خلال العقود الماضية في الوحدات الاقتصادية والمصارف مثل كارثة مصرف الائتمان والتجارة الدولي، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الوحدات الاقتصادية والمصارف، كل ذلك أدى إلى وجود صعوبة في جذب رؤوس الأموال الكافية، لأن هذه الأزمات تكلف المستثمرين مليارات الدولارات وتعمل على إضعاف القدرة المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية وأصبح المستثمر يطالب بإثبات أن المصارف والوحدات الاقتصادية تدار وفق ممارسات العمل السليمة التي تقلل إلى أدنى حد ممكن من احتمالات الفساد وسوء الأداء الإداري، وبمعنى

(*) - جامعة القاهرة، مجلة الدراسات الأفريقية ، عدد ٤٤، يوليو ٢٠١٨ ص ص ١٧٣ - ٢٠٢ .

أخر أن تكون المصارف والوحدات الاقتصادية على درجة عالية من الشفافية والوضوح والمصداقية وجعلها قادرة على تحمل النقد من قِبل المستثمرين الدوليين، لأن ذلك أصبح أساساً لازدهار ونمو المصارف والوحدات الاقتصادية سواء كانت المحلية والوطنية والدولية[٢]. حيث أن إهمال المصارف والوحدات الاقتصادية العالمية الكبرى للحوكمة قد تسبب في انهيارها، وأن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية في الأسواق المصرفية والنقدية ناجمة عن فشل الحوكمة في الافصاح والشفافية لمؤسسات الإقراض وعدم إدراكها للمخاطر المترتبة عن سوء استخدام القروض التي تمنحها وعدم الافصاح عنها، مما أدى ذلك إلى إغلاق عدد كبير من هذه المؤسسات، حيث أهدرت بلايين الدولارات وبذلت المصارف المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من بلدان العالم جهوداً حثيثة لضخ مئات الملايين من الدولارات في محاولة منها للخروج من هذه الأزمة المالية.

مشكلة الدراسة:

أصبحت حوكمة المؤسسات تحتل مكان الصدارة بالنسبة لجميع دول العالم سواء المتقدمة منها أو نامية، خصوصا بعد التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين والمتمثلة أساسا في الأزمات المالية الكبرى وانهيارات المؤسسية والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧بالإضافة إلى انهيار كبريات الشركات العالمية– خصوصا الشركات الأمريكية – مع الأزمة المالية العالمية– خريف ٢٠٠٨ نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة، وما تتضمن من معلومات على خلاف الحقيقة، وافتقار إدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة ونقص الشفافية وعدم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية التي تحقق الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات المحاسبية الحقيقية التي تبين الأوضاع المالية للشركة أو البنوك.

- ماهو مفهوم حوكمة البنوك والمصارف، وماهي مبادئ تطبيقها؟
- إلي أي مدي يعمل تطبيق آليات حوكمة البنوك والمصارف على تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الوحدات الاقتصادية وخاصة في المجال المصرفي والبنوك الخاصة في السنوات الأخيرة من قِبل الباحثين والمهتمين في المنظمات الدولية حيث عقدت العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل في الدول المتقدمة وذلك بعكس الدول النامية خاصة الدول العربية، حيث ما زال هناك قصور واضح في هذا الاتجاه. ولعل أن تكون هذه الدراسة مساهمة في زيادة تفهم هذا الموضوع. وخاصةً تأكيد العديد من البحوث والدراسات على أهمية حوكمة الوحدات الاقتصادية المصرفية بالنسبة للتنمية المستدامة في اقتصاديات العالم النامي. ولأهمية الحوكمة وتطبيقها في قطاع المصارف والوحدات الاقتصادية فى الافصاح والشفافية المساهمة باعتبارها حاجة ضرورية وملحة لتفعيل الاقتصاد الليبي خاصةً وأن البيئة الليبية الاقتصادية ما زالت تعاني من قصور في الضوابط الداخلية والخارجية، مما يفرض ضرورة ترسيخ مجموعة من المفاهيم والقواعد التي يجب توافرها لتكون أساساً للحوكمة فى المصارف التجارية والبنوك الخاصة.

الجزء الأول : الإطار النظري.

حيث تم استعراض الإطار العام للحوكمة المتقدمة ومحددات تطبيق الحوكمة داخل المصرف الوطنى والبنوك الخاصة في ليبيا بالإضافة إلى كل ما يتعلق بمضمون الدراسة من الناحية النظرية من مراجعة الأدبيات العلمية المتاحة والمتوفرة والمختلفة ذات الصلة بآليات الحوكمة بغض النظر عن الانتماء العلمي لهذه الأدبيات.

الجزء الثاني : الدراسة الميدانية.

أما في هذا الجزء فقد تم تجميع البيانات اللازمة من مصادرها المختلفة وذلك لإجراء دراسة ميدانية ذات طابع وصفى لأنها لا تتوقع شكلاً معيناً للعلاقة بين متغيرات آليات الحوكمة ومتغير أو متغيرات المؤشرات المالية المعبرة عن

الافصاح والشفافية للأداء. ففي الحقيقة أن الأبحاث العلمية قدمت نتائج متعارضة بشأن أثر عدد أعضاء مجلس الإدارة، أو نسبة ملكية الإدارة، أو هيكل رأس المال على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية. فالدراسات الأمريكية، على سبيل المثال، أثبتت أن العدد الأقل لمجلس إدارة الوحدة الاقتصادية له أثر إيجابي على الأداء أكثر من العدد الأكبر. هذا الدليل لا يمكن اعتباره يدعم نظرية معينة تنطبق على بيئات أخرى بخلاف البيئة الأمريكية. وبناءً عليه فإن فرضيات الدراسة الميدانية سوف تكون فرضيات وصفية لا تتوقع اتجاهاً محدداً للعلاقات الميدانية. وقد تم استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء لجمع البيانات.

الجزء الثالث: الدراسات السابقة.

دراسة[٣] (Klapper and Love, 2002) بعنوان :

الحوكمة المؤسسية وحماية المستثمر في الأداء في الاسواق الناشئة

Corporate Governance, Investor Protection and "Performance in Emerging Markets"

دراسة[٤] (Drobetz, et al,2004) بعنوان :

الحوكمة المؤسسية والعائد المتوقع للأسهم

«The Determinahts of the German Corporate Governance Rating»

دراسة[٥] (Fuerst,2004) بعنوان :

الحوكمة المؤسسية والأداء التشغيلي المتوقع والتسعير

Corporate Governance, Expected Operating Performance, and Pricing

دراسة[٦] (Core, et.al,2005) بعنوان :

Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns: An Examination of Firm Operationg Performance and.»Investors, Expectations?

الاطار العام لمفهوم الحوكمة

- **مفهوم الحوكمة:**

ظهر مصطلح حوكمة الوحدات الاقتصادية Corporate Governance أو « الحوكمة « على غرار مصطلحات أخرى مثل الخصخصة Globalization والعولمة Privatization وكلها مصطلحات حديثة العهد على اقتصاديات الدول النامية ومؤسساتها ووحداتها الاقتصادية . ولا يوجد في ترجمة عربية تنطبق تماما على كلمة الحوكمة كما هي باللغة الانجليزية Governance إلا أنه فى عام ٢٠٠٣ اصدر مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية اعتماده للفظ «الحوكمة» كترجمة أو تعبير عن كلمة Governance. فتعرف مؤسسة التمويل الدولية "IFC International Finance Corporation الحوكمة بأنها: « النظام الذي يتم من خلاله إدارة الوحدات الاقتصادية والتحكم في أعمالها Alamgir, M. .2007"

ويشير مفهوم حوكمة الوحدات الاقتصادية إلى مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملاك(المستثمرين والمساهمين) وأصحاب المصالح الأخرى Stakeholders وينبغي أن يتضمن نظام الحوكمة الجيد حوافز مناسبة للإدارة حتى تستطيع تحقيق الأهداف والتي هي في الواقع مصالح حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح, بأنها مجموعة من القواعد المنظمة كما عرفت الحوكمة من قبل (Bhimani, 2006). للممارسة الجيدة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات وأصحاب المصالح والعاملين بالشركة, وذلك من خلال تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية والأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية. كما يشير أيضاً مفهوم حوكمة الوحدات الاقتصادية بشكل عام إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الوحدة الاقتصادية من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالوحدة (حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من ناحية أخرى) . وبشكل أكثر تحديداً، يقدم هذا الاصطلاح إجابات لعدة تساؤلات من أهمها: كيف يضمن المالكون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ وكيف يتأكد

هؤلاء من أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الوحدة الاقتصادية في الأجل الطويل؟ وكيف تطبق مبادىء الافصاح والشفافية بداخل البنوك ؟

- **أهمية الحوكمة:**

تتزايد أهمية التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في البيئة الاقتصادية المعاصرة. ويعتبر إدراك الوحدات الاقتصادية لأهمية تحسين نظم الحوكمة لديها عنصرًا أساسيا، واعتمادها للحوكمة ذاتياً يعد أكثر فعالية ونجاحاً من فرضها بقوانين أو تعليمات . إذ أنه وفي عالم أصبح يتسم بحرية الاستثمار وانتقال رأس المال، أصبح من الصعب على الوحدات الاقتصادية اجتذاب التمويل اللازم من المستثمرين دون إيجاد نظم حوكمة جيدة وفقاً للمعايير الدولية. كما أن اجتذاب رأس المال «الصبور»أو» طويل الأجل «يتطلب ترتيبات حوكمة تتصف بالمصداقية ويسهل فهمها على المستثمرين من خارج الدولة وبالنسبة للدول النامية وذات الموارد المالية وغير المالية المحدودة فإن الحوكمة **تعتبر أكثر أهمية لسببين أساسيين :**

أ. أن هذه الدول لا تستطيع تحمل الهدر في الموارد المحدودة أصلاً الذي ينتج عن الفساد وسوء الحوكمة.

ب. أن التنمية تعتمد بشكل كبير على القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

*** الحوكمة فى المصارف :**

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدول المنظمة، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح كما توفر الهيكل الذى من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء . وحوكمة البنوك الجيدة توفر حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الادارة لتحقيق الأهداف التى تكون فى مصلحة البنك ومساهميه. كما تشمل عملية الرقابة الفعالة والافصاح والشفافية عن

التقارير الخاصة، ووجود نظام فعال للحوكمة فى البنوك والمصارف وفى الاقتصاد ككل . مما يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق مما يؤدى إلى مكافحة الفساد وخفض تكلفة راس المال وجذب مصادر تمويل أكثر استقراراً وتشجيع باقى المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يعزز النمو الاقتصادي .

المصرف التجاري الوطني في ليبيا :

تقع إدارته العامة في مدينة البيضاء واحداً من أعرق وأهم المصارف على المستوى المحلي في ليبيا ، وعلى المستويين الإقليمي والعالمي إذ تأسس عام ١٩٧٠ كشركة ليبية مساهمة، وأدرج في سوق الأوراق المالية الليبي في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨ .

الافصاح والشفافية:

إن الإفصاح في المحاسبة يختص بكل ماله علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هده البنود و أسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلا عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند لمساعدة مستخدمي الأحداث الاقتصادية في المستقبل والجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها. كما ظهور مفهوم الشفافية حديثا و شاع تداوله وخصوصا في ظل حالات التداخل بين الفساد والرغبة في توسيع دائرة الحريات والحكم، ومع ظهور مصطلح الشفافية على طاولة التداول إلا لنتيجة الأزمات التي عصفت ببعض دول العالم سواء كانت هذه الأزمات مالية أو سياسية أو اجتماعية بحيث يرى بعض الباحثين أن أي أزمة مالية تبدأ من خلال ضعف كبير في الشفافية.، **ويهدف الإفصاح إلي تقديم معلومات إلي المستخدمين من أجل**[٧] :

١- وصف العناصر المعترف بها او تقديم المقاييس ذات العلاقة ذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.

٢- وصف العناصر غير المعترف او تقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي علي المنشأة مقابل الديون.

٣- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف.

٤- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.

٥- لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية لمساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراهم.

- شروط الإفصاح والافصاح والعوامل التي تؤثر فيهما [٨] :

لكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فأنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية:

١- الشمولية: ٢- الدقة ٣- الملائمة ٤- التوقيت: ٥الوضوح:

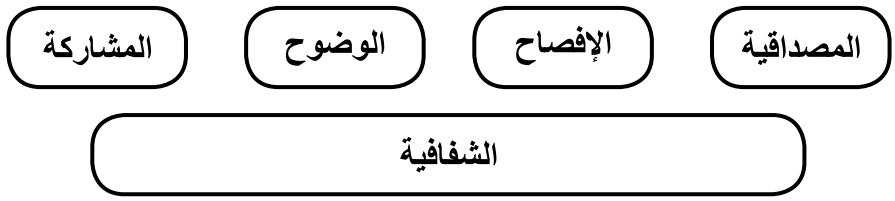

نستطيع القول إن جوهر الشفافية والافصاح يستندوا إلى التدفق الحر للمعلومات وأنهم يتيحون للمعنيين بمصالح ما إن يطلعوا مباشرة على العمليات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، وتتناسب درجة الشفافية طرديا مع درجة سهولة الوصول إلى المعلومات، ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ومشاغلهم منصفة فان عليه أن تكون شفافة، وأن تعمل وفقا لسيادة القانون، فإصلاح المؤسسات الدولية، وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركنا أساسيا من أركان الحوكمة ، والتى يتضح تأثيرها عند تطبيقها بالمصارف والبنوك الليبية .

أولا: الجهاز المصرفي في ليبيا :

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف، المصرف المركزي المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، ويعد تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء والمجتمع وفقاً لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد القومي لنوع معين منها[٩].

ويحتل المصرف المركزي بحكم وظائفه وعلاقاته بالسياسة الاقتصادية العامة قمة هذا الجهاز أما المصارف التجارية فهي مؤسسات متعددة الأغراض، متعددة الوظائف تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز القانوني ومرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي. أما هيكل الجهاز المصرفي يتكون من الجهاز المصرفي بالإضافة إلى القانون والعرف والتقاليد المالية والمصرفية التي تشكل الإطار الحركي ، وتقوم من خلالها بأداء الوظائف التي يتطلبها النشاط الاقتصادي في المجتمع[١٠]. وانطلاقا من الدور المهم الذي تلعبه هذه القطاعات في تعزيز النمو الاقتصادي فقد أولت السلطات النقدية والمصرفية في الدول العربية اهتماما لتطوير وإصلاح وتحرير قطاعات متزايدة مصرفية بحيث أثبتت التجارب العملية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية وقدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة لمساهمته الكبيرة في رفع كفاءة ، كما أبرزت البعض بإصلاح الجهاز المصرفي نظريات الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الدراسات الأخرى مثل[١١] دراسة : (Fries,b and Ta Ci 2002) حقيقة مفادها أن عملية الإصلاح المالي لها تأثير إيجابي على ربحية المصارف وأن إصلاح الجهاز يعد شرطا ضرورياً لتطوير وتعميق قدرة هذا الجهاز في المجتمع[١٢] ونظراً لأهمية هذا الجهاز فقد تم تخصيص هذا المبحث لوصف واقع الجهاز المصرفي في ليبيا والمشاكل التي واجهها هذا الجهاز بالإضافة إلى إبراز النقاط المهمة التي قامت بها الدولة لإصلاح هيكل الجهاز المصرفي الليبي لأن الرفع من قدرات هذا الجهاز وتطويره شرط لابد من توافره لعملية الإصلاح الاقتصادي ككل .

- واقع الجهاز المصرفي في ليبيا :

شهد الجهاز المصرفي الليبي تغييرات كثيرة خلال أوائل السبعينات، وذلك تماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة التي تبنتها الدولة، فصدرت قرارات التليبب والدمج والتأميم التي نتج عنها جهاز مصرفي يتكون من مصرف ليبيا المركزي وثلاث مصارف متخصصة (المصرف الزراعي، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية)، وخمسة مصارف تجارية فقط وهي (مصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الأمة). أما ملكية مصرف ليبيا المركزي لباقي المصارف فكانت (٨٧٪ من مصرف الوحدة، و٧٠٪ مصرف الصحاري) والنسب الباقية مملوكة للقطاع الخاص، وقد أدي تأميم المصارف إلي تكريس الوضع الاحتكاري للمصارف، وجعلها كما لو كانت مصرفاً واحداً، كما من هذا الوضع مصرف ليبيا المركزي من أن يصدر تعليماته لهذه المصارف بشكل مباشر، كأنها إحدي إدارته، وجعله في غني عن استخدام أي من وسائل النقدية المعروفة، كما حدد للمصارف حجم الائتمان ونوعه وتكلفته، وقد ادي هذا الوضع إلي تعطيل القدرات الكامنة لإدارات المصارف وحرمانها من اتخاذ مبادرات نابعة من وجهة نظر المصرف الذاتية[١٣]، واستمر الوضع المصرفي علي الساحة الليبية خلال فترة السبعينيات والثمانينات دون تغيرات تذكر علي هيكل الجهاز المصرفي، وكانت المصارف التجارية السابق ذكرها هي المصارف الوحيدة العاملة في الساحة الليبية.

المصارف الأهلية :-

استحدثت المصارف الاهلية فى ليبيا بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣فعددها ٤٨ مصرفاً وهي مصارف تم إنشاؤها لتنمية المناطق وتقديم التمويل والتسهيلات للمشاريع الإنتاجية في حدود الإقليم الجغرافي الذي يقع فيه المصرف ،ويشرف عليها مصرف ليبيا المركزي من خلال المؤسسة المصرفية الأهلية التي تأسست في عام ١٩٩٦ف وأسهم في رأس مالها المصارف الاهلية المنتشرة في جمع المدن والمناطق الليبية[١٤] ونيجة لصدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٥م بشأن

المصارف ، الذي اشترط أن تتخذ المصارف التجارية شكل شركات مساهمه ليبية لا يقل رأسمالها المدفوع عند بداية مزاولة النشاط عن عشرة ملايين دينار ليبي واصبح لزاماًعلي كل المصارف ضرورة تنظيم أوضاعها فيما يتعلق باستكمال رأس المال المطلوب قانوناً وفي حالة عدم الايقاء بهذه المتطلبات .

يتم سحب تراخيص مزاولة النشاط الممنوح للمصارف التي تستمر أوضاعها مخالفة القانون ومن هذا المنطلق تم اتخاذ بعض الإجراءات لتقييم أوضاع المصارف التجارية وقد انصب جل التركيز علي المصارف الأهلية التي تواجه بعض الصعوبات والمشاكل ،حيث خلصت بتاريخ التقييم خلال عام (٢٠٠٦م) إلي دمج (٤٠) مصرفاً أهليا في المؤسسة المصرفية الأهلية من عام (٢٠٠٦) الي (٢٠٠٧) وتحويل المؤسسة المصرفية الأهلية الي مصرف تجاري[١٥] باسم مصرف شمال أفريقيا الذي دعمه المصرف المركزي بزيادة رأسماله فأصبح يملك جزءاً مهما فيه، وفي إطار إعادة هيكله المصارف **تم ما ياتي**[١٦]:

- طرابلس الأهلي تحول إلي مصرف السرايا .
- بنغازي الأهلي تحول إلي مصرف المتوسط .
- حي الأندلس تحول الي التجاري العربي .

ان دور الحوكمة فى البنوك الليبية الخاصة والمصرف التجاري الوطنى لضمان مبدأ الأفصاح والشفافية، باعتبارها أحد مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر بالإضافة إلى ذلك تسعي هذه الدراسة الميدانية إلى اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة مدى قبول هذه الفرضيات أو رفضها. ولتحقيق هذه الدراسة فقد استعان الباحث بأهداف وأهمية الدراسة في إعداد أسئلة قائمة للرقابة على المصارف، الاستقصاء بما يتلاءم مع معايير لجنة بازل Basel Committee.

تحديد مجتمع الدراسة:

ان البنوك الخاصة والمصرف التجاري الوطنى ، حيث تم توزيع ١٥٠ قائمة استقصاء على عينة الدراسة المكونة من أربع مجموعات رئيسية هي: (عضو مجلس

إدارة، مدير مالي، رئيس قسم، مساهم) وتم استرداد ١١٠ استبانة أي بنسبة ٪ ٧٣.

للتحقق من صدق محتوى فقراتها وبعد الإطلاع على آراء المحكمين, تم إجراء التعديلات المطلوبة في صياغة بعض الفقرات, وكذلك تم عرض قائمة الاستقصاء على عينة اختبارية استطلاعية مكونة من (٢٠) فرداً من أفراد مجتمع الدراسة للتعرف على درجة وضوح وفهم فقرات قائمة الاستقصاء من وجهة نظرهم, وقد تم إعادة صياغة بعض الفقرت لتكون أكثر وضوحاً وفهماً لقياس ثبات الاستبانة

تحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها:

تم تحديد درجات نتائج إجابة الدراسة وفقاً لدرجات القياس الترتيبي. لهذا فقد تم تصميم الأوزان في شكل رقمي محدد, ليختار منها المستقصى منه ما يتناسب مع القوة الترجيحية أو معامل ثقته في الإجابة. وتعكس هذه الأوزان الأهمية للدوافع سواء بالموافقة أم عدم الموافقة. حيث الرقم صفر يشير إلى انعدام درجة الثقة .و يشير إلى درجة ثقة بالدافع من ١٪ - ٢٠ ٪ .

ثانياً : تحليل العلاقة بين تنوع هيكل الملكية وتشكيلة مجلس الإدارة داخل المصرف والبنوك.

طبيعة العمل	عضو مجلس إدارة	مدير مالي إدارة	رئيس قسم	مساهم
النسبة	٪٨,١	٪١٥,٥	٪٥٠,٩	٪٢٥,٥

يوضح الجدول المتوسط الحسابي للأوزان المعطاة لكل فقرة من الفقرات على مستوى كل فئة من الفئات على حدة, وأيضاً على المستوى الإجمالي. بالإضافة إلى قياس مدى تشتت الأوزان المعطاة حول متوسطها الحسابي معبراً عنها بالانحراف المعياري حيث يظهر الجدول أن الدافع رقم (٤) «أعضاء مجلس الإدارة على علم ودراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة والتشريعات المالية سواء للمصرف التي يجب إتباعها» حصل على أعلى متوسط للأوزان على المستوى الإجمالي للمشاركين وقدرة ٣,٧٥٢، ثم يليه الدافع رقم (٥) «يتحمل مجلس الإدارة كل المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامة

مركزه المالي أمام المساهمين» بمتوسط قدره ٣,٦٨٨، ثم يليه الدافع رقم (٣) «العلاقة القائمة بين هيكل الملكية ومجلس الإدارة قائمة على المساواة بين جميع المساهمين» بمتوسط قدره ٣,٥٧٨، وهكذا وصولا إلى الدافع رقم(١٠) «مسؤولية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة محدودة وواضحة أمام المساهمين» حيث حصل على أقل نسبة متوسط حسابي وقدرة ٣,١٥٦ وهكذا وقد جاء ترتيب الدوافع من حيث القوه والأهمية بما لا يتلاءم مع الفرضية الفرعية رقم (١)،(٢) من الفرضية الرئيسية الأولى وهي «عدم وجود المعرفة الكافية لدى كل من الملاك وأعضاء مجلس الإدارة لمفهوم الحوكمة» « وعدم وجود علاقة بين تنوع هيكل الملكية وتشكيلة مجلس الإدارة» أما على مستوى الفئات فيتضح من الجدول رقم (٨) أنه على مستوى أعضاء مجلس الإدارة فقد حصل أيضا الدافع رقم(٤) على أعلى متوسط وقدره ٠,٣٠٧, ثم الدافع رقم (٥) بمتوسط قدره ٠,٣٠١ ثم الدافع رقم(٣) أما على مستوى المدير المالي فقد حصل الدافع رقم (٤) أيضاً على أعلى متوسط وقدره ٠,٥٧٩ يليه الدافع رقم (٥) بمتوسط قدره ٠,٥٧٠, ثم الدافع رقم (٣) بمتوسط قدره ٠,٥٥٣،. ط وقدره ١,٩١٠ يليه أما على مستوى رئيس القسم فقد حصل الدافع رقم (٤) على أعلى متوسـ أيضاً الدافع رقم (٥) بمتوسط قدره ١,٨٧٧, ثم الدافع رقم

وأخيرا الفئة الرابعة وهي المساهمين فقد حصل الدافع رقم (٤)على أعلى متوسط وقدرة ٠,٦٥٥, يليه الدافع رقم (٥) بمتوسط ٠,٩٣٨ ثم الدافع رقم (٣) بمتوسط قدره ٠,٩١٠ على التوالي. ويلاحظ أن ترتيب الدوافع على حده نجدها موحدة ومتوافقة بنفس الترتيب من درجة الأهمية حسب وجهة نظر عينة الدراسة كلاً الدافع الأقوى أهمية إلى الدافع الأقل أهمية وهذا يدل على أن الفكر لدى العاملين في المصارف في تجاه واحد جميع فئاته يحمل فكرا وأهمية عملية التطبيق الحوكمة في المصرف.

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للعلاقة بين تنوع هيكل الملكية وتشكيلة مجلس الإدارة داخل البنوك والمصرف .

الفئة	عضو مجس الإدارة		مدير مالي		رئيس قسم		مساهم		الإجمالي	
الدافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٠,٢٥٩	٠,١٣٣	٠,٤٨٩	٠,٢٥١	١,٦١١	٠,٨٢٩	٠,٨٠٥	٠,٤١٥	٣,١٦٥	١,٦٣٠
٢	٠,٢٦٨	٠,١١٨	٠,٥٠٧	٠,٢٢٣	١,٦٧٢	٠,٧٣٦	٠,٨٣٦	٠,٣٦٨	٣,٢٨٤	١,٤٤٧
٣	٠,٢٩٢	٠,٣٣٧	٠,٥٥٣	٠,٦٣٨	١,٨٢١	٢,١٠٢	٠,٩١٠	١,٠٥١	٣,٥٧٨	٤,١٣٠
٤	٠,٣٠٧	٠,٢٥٥	٠,٥٧٩	٠,٤٨٢	١,٩١٠	١,٥٨٩	٠,٩٥٥	٠,٧٩٤	٣,٥٧٢	٣,١٢١
٥	٠,٣٠١	٠,٠٩٦	٠,٥٧٠	٠,١٨٣	١,٨٧٧	٠,٦٠٢	٠,٩٣٨	٠,٣٠١	٣,٦٨٨	١,١٨٤
٦	٠,٢٨٨	٠,١١٠	٠,٥٤٤	٠,٢٠٧	١,٧٩٣	٠,٦٨٤	٠,٨٩٦	٠,٣٤٢	٣,٥٢٢	١,٣٤٤
٧	٠,٢٨٣	٠,١٠٦	٠,٥٣٥	٠,٢٠١	١,٧٦٥	٠,٦٦٢	٠,٨٨٢	٠,٣٣١	٣,٤٦٧	١,٣٠٢
٨	٠,٢٨٣	٠,١٠١	٠,٥٣٥	٠,١٩٢	١,٧٦٥	٠,٦٣٣	٠,٨٢٢	٠. ٣١٦	٣,٤٦٧	١,٢٤٤
٩	٠,٢٨٩	٠,١٠٨	٠,٥٤٥	٠,٢٠٥	١,٦٠٦	٠,٦٧٧	٠,٨٩٩	٠,٣٨٨	٣,٥٣٢	١,٣٣٠
١٠	٠,٢٥٨	٠,١١٢	٠,٤٨٧	٠,٢١٢	١,٧٩٨	٠,٧٠٠	٠,٨٠٣	٠,٣٥٠	٣,١٥٦	١,٣٧٥
١١	٠,٢٩١	٠,١٠٠	٠,٥٥٠	٠,١٨٩	١,٨١٢	٠,٦٢٥	٠,٩٠٦	٠,٣١٢	٣,٥٥٩	١,٢٢٨
١٢	٠,٢٧٢	٠,١١٤	٠,٥١٤	٠,٢١٦	١,٦٩٥	٠,٧١٣	٠,٨٤٧	٠,٣٥٦	٣,٣٣٠	١,٤٠١
١٣	٠,٢٧٧	٠,١١٥	٠,٥٢٣	٠,٢١٧	١,٧٢٣	٠,٧١٦	٠,٨٦١	٠,٣٥٨	٣,٣٨٥	١,٤٠٧
١٤	٠,٢٨٠	٠,١١٦	٠,٥٢٨	٠,٢٢٠	١,٧٤٢	٠,٧٢٧	٠,٨٧١	٠,٣٦٣	٣,٤٢٢	١,٤٢٩

أن أكبر حجم للأوزان المعطاة علي مستوي أي مجموعة أو علي المستوي الإجمالي للمجموعات سوف يكون(٥)، وسيتحقق هذا المتوسط لو أن جميع أفراد العينة الممثلين للمجموعة أو لإجمالي المجموعات المشاركة خصصوا للسبب نفسه الوزن (٥). كما يظهر نفس الجدول رقم (٧) الانحراف المعياري لتشتت الأوزان المخصصة من قِبل المشاركين حول المتوسط الحسابي حيث نلاحظ أن الانحراف المعياري للدافع رقم (٥) كان الأصغر على المستوى الإجمالي حيث بلغ الانحراف ١,١٨٤ بالمقارنة بالانحراف المعياري للدوافع

الأخرى . ويمثل اقل من ربع المتوسط ، حيث تدل هذه النتائج على مدى شدة التجانس بين آراء المشاركين على المستوى الإجمالي إلى حد كبير حول أهمية الدافع رقم (٥) . كما حصل الدافع رقم (٣) على أعلى انحراف معياري قدره ٤,١٣٠ .

وأما على مستوى الفئات فإن الانحراف المعياري الأصغر كان الدافع رقم (٥) من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة وقدره ٠,٠٩٦ ومن وجهة نظر المدراء الماليين فكان ٠,١٨٣, ومن وجهة نظر رؤساء الأقسام كان ٠,٦٠٢, وأخيرا على مستوى المساهمين فكان ٠,٣٠١، ويدل تدنى مستوى الانحراف المعياري للدافع رقم (٥) سواء على المستوى الإجمالي أو على مستوى الفئات على أنه الدافع الأهم .

ونلاحظ هنا أن هناك اختلاف بين درجة أهمية الدوافع بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف درجات التكرارات بين أراء مجموعة عينة الدراسة. وحتى نتمكن من الحكم على مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة، فقد تم إجراء اختبار(T- Test) لتحليل الدوافع الخاصة بالمحور الأول, ولوحظ أن جميع هذه الدوافع تم قبولها نظرا لأن مستوى المعنوية Sig لجميع الدوافع ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥٪. وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل لكل من الفرضية الفرعية (١) و (٢) من الفرضية الرئيسة، أي انه توجد المعرفة الكافية لدى كل من الملاك وأعضاء مجلس الإدارة لمفهوم الحوكمة، كما أنه يوجد علاقة بين تنوع هيكل الملكية وتشكيلة مجلس الإدارة داخل المصرف. وهو ما وضحه الجدول رقم (٩) لتحليل (T- Test) لدوافع للعلاقة بين تنوع هيكل الملكية وتشكيلة مجلس الإدارة داخل المصرف.

أما علي مستوي رئيس القسم والمساهمين فقد حدث العكس حيث يوجد توافق في الدوافع بين كل من فئتي اعضاء مجلس الإدارة والمدراء الماليين من حيث ترتيب أهمية الدوافع كما أن هنك توافق بين الفئتين الأخيرتين وهما رئيس القسم

والمساهمين فقد تم التوافق علي ترتيب الدوافع بنفس درجة الأهمية. فقد حصل الدافع رقم (٩) علي أعلي متوسط وقدره ٠,١٠٩ علي مستوي رؤساء الأقسام و٠,٦٧٨ علي مستوي المساهمين، ويليه الدافع رقم(١٠) بمتوسط قدره ٠,١٠٤ علي مستوي رؤساء الأقسام و٠,٦٥١ علي مستوي المساهمين، ثم الدافع رقم(٢) بمتوسط قدره ٠,١٠٤، علي مستوي رؤساء الأقسام والمساهمين بمتوسط قدره ٠,٦٤٨، وقد يعود السبب في اختلاف ترتيب الدوافع من حيث درجة الأهمية بين عينة الدراسة هو اختلاف في وجهات النظر لدي بعض الأقسام والفئات العاملة في المصارف.

كما يظهر نفس الانحراف المعياري لتشتت الأوزان المخصصة من قِبل المشاركين حول المتوسط الحسابي حيث نلاحظ أن الانحراف المعياري للدافع رقم(٧) كان الأصغر علي المستوي الاجمالي حيث بلغ الانحراف ١,٠٨٦ بالمقارنة بالانحراف المعياري للدوافع الأخري ويمثل اقل من ربع المتوسط، حيث تدل هذه النتائج علي مدي شدة التجانس بين ىراء المشاركين علي المستوي الإجمالي إلي حد كبير حول أهمية الدافع رقم (٧)، كما حصل رقم(٩) علي أعلي انحراف معياري قدره ١,٠٣٣١ .

وأما علي مستوي الفئات فإن الانحراف المعياري الأصغر كان للدافع رقم (٦) من وجهة نظر اعضاء مجلس الإدارة وقدره ٠,٥٤٣ ومن وجهة نظر المدراء الماليين فكانت ٠,٨٩٤ ومن وجهة نظر رؤساء الأقسام والمساهمين فكان الدافع رقم (٧) وقدره ٠,١٦٨ ، ٠,٢٧٦ علي التوالي، ويدل تدني مستوي الانحراف المعياري للدافع رقم (٧) سواءً علي المستوي الإجمالي أو علي مستوي الفئات علي أنه الدافع الأهم وراء الموافقة علي عملية اعادة التقييم علي الرغم من الاختلاف بين كل من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الماليين ورؤساء الأقسام والمساهمين .

ونلاحظ هنا أن هناك اختلاف بين درجة أهمية الدوافع بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويرجع هذا الاختلاف إلي اختلاف درجات التكرارات بين أراء مجموعة عينة الدراسة، وحتي نتمكن من الحكم علي مدي قبول أو رفض

فرضيات الدراسة فقد تم إجراء اختبار(T-Test) لتحليل الدوافع الخاصة بالمحور الثاني ولوحظ أن جميع هذه الدوافع تم قبولها نظراً لأن مستوي المعنوية Sig لجميع الدوافع ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوي المعنوية ٠,٠٥٪ وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل للفرضية الفرعية (٣) من الفرضية الرئيسة، أي أنه توجد علاقة بين تنوع هيكل الملكية وزيادة العلاقة بين تنوع هيكل الملكية وتزايد الثقة بين المستثمرين في التقارير المالية .

ان العلاقة بين المتغير التنظيمي (طبيعة العمل) مع دوافع تنوع هيكل الملكية وتزايد الثقة بين المستثمرين في التقارير المالية من خلال إجراء تحليل الإنحدار المتعدد عند مستوي معنوية ٠,٠٥، حيث نلاحظ أنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين (طبيعة العمل) ودوافع تنوع هيكل الملكية وتزايد الثقة بين المستثمرين في التقارير المالية حيث أن مستوي معنوية غالبية الدوافع أكبر من ٥٪، وهذا يؤكد علي عدم وجود اختلاف بين افراد عينة الدراسة حول أهمية العلاقة بين تنوع هيكل الملكية وتزايد الثقة بين المستثمرين في التقارير المالية والمتغير التنظيمي (طبيعة العمل) مما يؤكد علي أهمية الحوكمة في المصارف حسب وجهة نظر أفراد العينة، وعلي المستوي التفصيلي يتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين طبيعة العمل من أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء الماليين أو رؤساء الأقسام أو حتي المساهمين، ودوافع العلاقة بين تنوع الملكية وتزايد الثقة بين المستثمرين أو رؤساء الأقسام أو حتي المساهمين، ودوافع العلاقة بين تنوع هيكل الملكية وتزايد الثقة بين المستثمرين في التقارير المالية، باستثناء الدافع رقم (٢) وجود أكثر من نصف عضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين بالمصرف يزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية للمصرف عند مستوي المعنوية ٠,٠٠٢٩ والدافع رقم(٩) أن توفير الفرصة لتبادل الاستشارات بين المساهمين والمستثمرين المؤسسين بحقوق ملكيتهم والمنصوص عليها بالمبادئ تزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين بسياسة المصرف المالية وبتقاريره عند مستوي معنوية ٠,٠٤٢٨ وهو أقل من ٥٪ حسب وجهة نظر اعضاء مجلس الإدارة.

ثالثاً : العلاقة بين قواعد وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف.

يوضح المتوسط الحسابي للأوزان المعطاة لكل فقرة من الفقرات علي مستوي كل فئة من الفئات كلاً علي حده وأيضاً علي المستوي الإجمالي، بالاضافة إلي قياس مدي تشتت الأزان المعطاة حول متوسطها الحسابي معبراً عنها بالانحراف المعياري، حيث يظهر أن الدافع رقم(١) «تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة في المصارف أو البنوك ، حصل علي أعلي متوسط للأوزان علي المستوي الإجمالي للمشاركين وقدره ٤,١٢٨، ثم يليه الدافع رقم (١٢) علي مجلس الإدارة وللعاملين حدوداً واضحة للمسئوليات والمحاسبة في المصرف ولأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وأن يضع هيكل إدارة يشجع علي المحاسبة والنشر الإلكتروني للمعلومات عبر موقعه علي الإنترنت يدعم ثقة المستثمرين في التقارير المالية للمصرف، بمتوسط قدره ٠,٣١٩، وهكذا وصولاً إلي الدافع رقم(٦)، يعد الإفصاح عن هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين من أساسيات الحوكمة المصرفية والشفافية، حيث حصل علي أقل نسبة متوسط حسابي وقدره ٣,٥١٣ وهكذا نجد ترتيب الدوافع من حيث القوة جاء بما لا يتلاءم مع الفرضية الفرعية رقم(٤)، عدم وجود علاقة بين قواعد وضوابط لتطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف، من الفرضية الرئيسية الأولي .

أن أكبر حجم للأوزان المعطاة علي مستوي أي مجموعة أو علي المستوي الإجمالي للمجموعات سوف يكون٥، وسيتحقق هذا المتوسط لو أن جميع أفراد العينة الممثلين للمجموعة أو لإجمالي المجموعات المشاركة خصصوا للسبب نفسه الوزن ٥.

أما علي مستوي الفئات فيتضح أنه علي مستوي اعضاء مجلس الإدارة فقد حصل ايضا الدافع رقم(١) علي أعلي متوسط وقدره ٠,٣٣٧ ثم الدافع رقم (١٢) بمتوسط قدره ٠,٣١٩ ثم الدافع رقم(١٠) بمتوسط قدره ٠,٣١٩، أما علي مستوي

المدير المالي فقد حصل الدافع رقم (١) ايضاً علي أعلي متوسط وقدره ٢,١٠١ يليه الدافع رقم(١٢) بمتوسط قدره ١,٩٨٩ ثم الدافع رقم (١٠) بمتوسط قدره ١,٩٨٥، أما علي مستوي رئيس القسم والمساهمين فقد حدث العكس حيث يوجد توافق في الدوافع بين كل من فئتي اعضاء مجلس الإدارة والمدراء الماليين من حيث ترتيب أهمية الدوافع كما أن هناك توافق بين الفئتين الأخيرتين وهما رئيس القسم والمساهمين فقد تم التوافق علي ترتيب الدوافع بنفس درجة الأهمية .

كما يظهر نفس الإنحراف المعياري لتشتت الأوزان المخصصة من قبل المشاركين حول المتوسط الحسابي حيث نلاحظ أن الانحراف المعياري للدافع رقم(٥) كان الأصغر علي المستوي الإجمالي حيث بلغ الانحراف ١,٠٩٩ بالمقارنة بالانحراف المعياري للدوافع الاخري ويمثل أقل من ربع المتوسط، حيث تدل هذه النتائج علي مدي شدة التجانس بين آراء المشاركين علي المستوي الإجمالي إلي حد كبير حول أهمية الدافع رقم٥، كما حصل الدافع رقم(١) علي أعلي انحراف معياري قدره ٤,٧٢٩ .

وأما علي مستوي الفئات فإن الإنحراف المعياري الاصغر كان للدافع رقم(٥) من وجة نظر اعضاء مجلس الإدارة وقدره ٠,٥٧٢٨ ومن وجهة نظر المدراء الماليين فكان ٠,٠٩٠ ومن وجهة نظر رؤساء الأقسام، فكان ٠,١٧٠ واخيراً علي مستوي المساهمين فكانت ١,٠٩٩ ويدل تدني مستوي الانحراف المعياري للدافع رقم (٥) سواء علي المستوي الاجمالي او علي مستوي الفئات علي أنه الدافع الأهم.

ونلاحظ هنا ان هناك اختلاف بين درجة اهمية الدوافع بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويرجع هذا الاختلاف إلي اختلاف درجات التكرارات بين أراء مجموعة عينة الدراسة، وحتي نتمكن من الحكم علي مدي قبول أو رفض فرضيات الدراسة فقد تم إجراء اختبار (T-Test) لتحليل الدافع ولوحظ أن جميع الدوافع تم قبولها نظراً لأن مستوي المعنوية Sig لجمع الدوافع ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوي المعنوية ٠,٠٥٪، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل للفرضية الفرعية ٤ من الفرضية الرئيسة، أي أنه توجد علاقة بين قواعد

وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف، وهو ما وضحه جدول رقم() لتحليل (T-Test) لدوافع العلاقة بين قواعد وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف.

من خلال إجراء تحليل الانحدار المتعدد عند مستوي معنوية ٠,٠٥، حيث يلاحظ انه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين (طبيعة العمل) ودوافع العلاقة بين قواعد وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف حيث أن مستوي معنوية غالبية الدوافع أكبر من ٥٪، وهذا يؤكد علي عدم وجود اختلاف بين أفراد عينة الدراسة حول أهمية العلاقة بين قواعد وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف طبقاً للمتغير التنظيمي (طبيعة العمل) مما يؤكد علي أهمية الحوكمة في المصارف حسب وجهة نظر أفراد العينة، وعلي المستوي التفصيلي يتضح من انه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين طبيعة العمل من اعضاء مجلس الإدارة أو المدراء الماليين أو رؤساء الأقسام أو حتي المساهمين والعلاقة بين قواعد وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف، باستثناء الدافع رقم(١) "تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة في المصارف، عند مستوي المعنوية ٠,٠٢٧٨ والدافع رقم(٢)، من الصعب للمساهمين واصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية، عند مستوي معنوية ٠,٠٠٠٨، والدافع رقم(٣)، يعد الافصاح العام الملائم ضرورياً للمصارف لتحقيق الانضباط والشفافية، عند مستوي معنوية ٠,٠٠٠٣، والدافع رقم(١٠)، قيام المصرف بالافصاح والنشر الإلكتروني للمعلومات عبر موقعه علي الإنترنت يدعم ثقة المستثمرين في التقارير المالية للمصرف عند مستوي معنوية ٠,٠٠٤١ وهو أقل من ٥٪ حسب وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة، أما حسب وجهة نظر المدراء رؤساء الأقسام فكان فقط الدافع رقم(٢) عند مستوي معنوية

٠,٠٠٠٤، وحسب وجهة نظر المساهمين فكانت الدوافع ١، ٣، ٥، علي التالي عند مستوي معنوية ٠,٠٢٧٨، ٠,٠٢٣١، ٠,٠٤٤٥ مما يؤكد علي أهمية طبيعة العمل في تطبيق الحوكمة. يتم قبول الفرض العدمي للفرضية الرئيسية الثانية "عدم وجود اختلاف بين أراء أفراد العينة حول مدي إلتزام المصارف والبنوك العاملة في ليبيا بمتطلبات الحوكمة الجيدة، وبالتالي رفض الفرض البديل وجود اختلاف بين آراء افراد العينة حول مدي إلتزام المصارف العاملة أو البنوك الخاصة في ليبيا بمتطلبات الحوكمة الجيدة .

خامساً : النتائج والتوصيات :

النتائج : بعد مناقشة وتحليل الجوانب النظرية واستطلاع وتحليل عينة الدراسة الإحصائية فقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

النتائج :

- اهتمام مصطلح الحوكمة بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط الأسواق المالية، كما توجد علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء هذه الأسواق بها من ناحية أخري.
- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح الحوكمة هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة.
- يعتبر الإفصاح والشفافية الركيزة الأساسية لاكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، وكشف التجاوزات للبنوك والمصارف في التلاعب لمصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة، بحيث يؤدي إتباع مبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلي أخد الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسؤ

الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

- يعد الإفصاح والشفافية آلية لرقابة على نوعية المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، وبالتالي فهي أداة فعالة لترشيد قرار المستثمر، والحماية من كل الغش، والتلاعب أو التضليل في الأسواق المالية.
- أن الجهات النقدية تعمل علي إيجاد المناخ والبيئة المناسبة لدعم تطبيق المصارف والبنوك لقواعد الحوكمة وذلك من خلال الإصدارات والدورات والندوات المكثفة التي تعقدها مع مجالس إدارات المصارف والبنوك وذلك التعزيز وعي المصارف والبنوك بموضوع الحكم الجيد وخلق اجماع علي أهمية تطبيقه من اجل تحقيق الفوائد المرجوة منه، بالاضافة إلي وضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف والبنوك استكمالاً للمتطلبات القانونية الواردة في القوانين ذات الصلة.

أن اعضاء مجلس الإدارة المؤهلين تماماً لمراكزهم وهم علي دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة علي إدارة العمل بالمصرف او البنك، كما أنهم مسئولين بشكل تام عن أداء المصرف او البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة استراتيجية العمل باكلا منهما وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح.

أن اعضاء مجلس الإدارة يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس بما يضمن أن يكون متنوع في عدد الأعضاء مما يشجع علي زيادة الكفاءة، بالاضافة إلي تحديد واجبات المجلس في اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة علي إدارة المصرف أو البنك .

أن مجلس الإدارة يتأكد من الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للمصرف او البنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة واهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الاسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو اعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة.

وجود المعرفة والدراية الكافية بمبادئ وأسس الأنشطة والتشريعات المالية للمصرف او البنك التي يجب اتباعها حيث حصل هذا الدافع علي أعلي متوسط

للاوزان علي المستوي الإجمالي للمشاركين وقدره ٣,٧٥٢٣، وبدرجة معنوية ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوي المعنوية ٠,٢٥٪ .

وجود علاقة بين تنوع هيكل الملكية وتشكيلة مجلس الإدارة حيث حصلت الدوافع الخاصة بهذا المحور علي متوسط للأوزان مرتفع، وبدرجة معنوية ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوي المعنوية ٠,٠٢٥٪، ويعود ذلك إلي جدية وقناعة سلطة النقد الفلسطينية بمفهوم الحوكمة وفوائد تطبيقها في المصارف والبنوك الليبية، حيث أنه علي الرغم من حداثة مفهوم الحوكمة في البيئة الليبية إلا أنه يلاحظ أن هناك تحرك جاد من قبل الجهات المختصة . بتفعيل الحوكمة وذلك من خلال إصدار المنشورات وعقد الندوات والملتقيات بهدف التعرف علي مفهوم الحوكمة ودراسة مدي تطبيقه في البيئة الليبية الاقتصادية.

وجود علاقة بين تنوع هيكل الملكية وزيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية حيث حصلت الدوافع الخاصة بها المحور علي متوسط للأوزان مرتفع، وبدرجة معنوية ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوي المعنوية ٠,٠٥٪ ويعود ذلك إلي درجة الشفافية التي تعمل بها المصارف أو البنوك العاملة في ليبيا.

وجود علاقة بين قواعد وضوابط الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف أو البنك ، حيث حصلت الدوافع الخاصة بها المحور علي متوسط للأوزان مرتفع، وبدرجة معنوية ٠,٠٠٠ وهي اقل من مستوي المعنوية ٠,٠٥٪، وقد يعود إلي جدية من قبل الجهات المختصة بالنقد بإلزام جميع المصارف او البنوك العاملة في ليبيا بالإلتزام بدليل الحوكمة الصادر عنها.

عدم وجود اختلاف بين اراء افراد عينة الدراسة حول مدي إلتزام المصارف او البنوك العاملة في ليبيا بمتطلبات الحوكمة الجيدة تعزي للمتغير التنظيمي (طبيعة العمل).

ومن خلال ذلك يتضح أن هناك إلتزام من قبل المصارف او البنوك العاملة في ليبيا بمتطلبات الحوكمة الجيدة، وقد يعود إلتزام كلا منهما بمتطلبات الحوكمة للعمل علي تخفيف الأثر السلبي لحالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده الدولة (ليبيا) .

التوصيات :

بناءً علي النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة تقترح التوصيات الآتية :

- ضرورة إرساء مبادئ حوكمة البنوك والمصارف في ليبيا ذا تفعيل أطرافها والعمل على
- توفير الإطار المؤسسي و القانوني كبيئة مناسبة لذلك.
- ضرورة عقد دورات تدريبية، و ندوات متخصصة و كذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة وهذا
- فيما يخص حوكمة المؤسسات وتفعيل دور أطرافها، يحضرها كل من المهنيين والأكاديميين.
- اعتماد آليات حوكمة البنوك والمصارف التي من شانها أن تعمل على زيادة شفافية والإفصاح.
- إلزام البنوك والمصارف فى ليبيا بإعداد القوائم المالية وفقا للأسس وللقواعد التي تنص عليها المعيار المحاسبية الدولية.
- يجب توعية وإلزام معدي التقارير ومعدي المعلومات سواء للسوق أو للمستثمرين مباشرة، بعدم إخفاء المعلومة البيئية، أو التأخر في الإفصاح عنها لما يكون له من عواقب أكثر سوء قيام البنوك والمصارف بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية، لان ذلك يعمل على زيادة ثقة المستثمرين فيها.
- العمل علي تبني مبني علي المزيد من القواعد لتحسين الحوكمة المصرفية والبنكية في ليبيا.
- ضرورة العمل علي استخدام نظام اعضاء مستقلين فقط في لجنتي المراجعة والمكافآت واستخدام اسلوب الانتخابات لاختيار هؤلاء الاعضاء الذين يؤثرون بشكل ايجابي علي الأداء المالي للمصارف والوحدات الاقتصادية.

- العمل علي ايجاد آلية محددة وواضحة للإشراف والمتابعة علي تنفيذ المصارف والبنوك للائحة الحوكمة وتفعيل انظمة العقوبات للمخالفين لها.
- ضرورة العمل علي إلزام المصارف بأن يتضمن تقريرها السنوي ملحقاً منفصلاً يتناول موضوع الحوكمة في المصرف او البنك.
- دعوة الجامعات الي طرح مساق يتناول حوكمة المصارف والبنوك في كليات التجارة والقانون، لدعم الطالب الليبي قبل دخوله سوق العمل بمستوي عال من الثقافة في موضوع حوكمة الشركات، للمساهمة في رفع مستواه داخل المؤسسة التي يعمل بها.
- ضرورة الاستمرار في عمل الأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع الحوكمة لكافة قطاعات الاقتصاد لما لها من أهمية علي مستوي البحث العلمي وعلي مستوي ما يصدر عنها من توصيات.

الهوامش:

(١) حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الإسكندرية، الدار الجامعية،٢٠٠٥. ص١١٢

(2) A handbook. (2002). Instituting corporate governance in developing, Emerging, And transitional Economics. By center for International private Enterprise translated from Cipe Feature service, pp 5-6.

(3) Klapper and Love, (2002). "Corporate Governance, Investor Protection and Performance in Emerging Markets" journal of finance, Vol 103 issue5, Nov2004, pp703- 728.

(4) Dropets, W., K. Gugter, and S. Hisehogle, (2004). The Determinants of the German Corporate Governance Rating. Working paper. University of Basel.

(5) Fuerst, O., and S. Kang, 2004. Corporate Governance, Expected Operating Performance, and Pricing. Corporate Ownership & Control. Vol. 1, No. 2, pp. 17.

(6) Core, J., Guay, W. & Rusticus T. (2006). " Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns: An Examination of Firm operating Performance and Investors, Expectations?". Journal of finance, Vol. LXI, No. 2.

(٧) عبد الله خالد أمين،" الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية" ، ١٩٩٥ م ،ص٤٤

(٨) المصدر: د/أحمد فتحي أبو كريم ،"الشفافية والقيادة في الإدارة "،الطبعة الأول،دار حامد للنشر . والتوزيع،عمان،الأردن، ٢٠٠٩ م،ص ٦٥

(٩) عقيل جاسم عبد الله، "النقود والبنوك- منهج نقدي ومصرفي"، عمان، دار الحامد للنشر، سنة ١٩٩٨، ص٢٢١ .

(١٠) فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان، دار وائل للنشر، سنة ٢٠٠٩، ص٢٥

(١١) فؤاد شاكر"المصارف العربية – إنجازات جديدة وتحديات جديدة، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد ٢٣٩نوفمبر٢٠٠٠ف، ص١٣٩.

(12) Panayiotis P .et al. "Determinants of Bank Profitability in the South Eastern European Region," Working Papers 47, Bank of Greece, 2006

(١٤) علي عطية عبد السلام، المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، أبحاث مختارة من :مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، ١٩-٢٠٠٤/٦/٢٠، ص٤٠٠ .

(١٥) عادل عياد الفلاح "دراسة العلاقة بين الربحية وراس المال في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة قاربونس ،كلية الاقتصاد ،سنة ص٢٣

(١٦) فرحات بن قدارة ،مرجع سابق ،ص ص ١١٧-١١٨

(١٧) محمد الشكري ،"القطاع المصرفي الليبي – الواقع والطموح المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر الموسم الثقافي لشهر رمضان لسنة ١٣٧٥ و (٢٠٠٧ف)

المراجع العربية والمعربة والاجنبية :

- أبو دياب، نبيل محمد، آفاق تطوير لائحة حوكمة في فلسطين، فلسطين، رام الله، سوق فلسطين للأوراق المالية، وقائع الملتقي السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني،
- الأغا، عماد سليم، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية علي موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية علي البنوك الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،٢٠١١.
- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات، مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون،٢٠٠٣.
- البرغوثي، سمير، الشحادة، عبد الرازق، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الارباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، جامعة فرحات عباس،٢٠٠٩.
- الجعيدي، عمر عيد مسلم، مستوي الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركاء، دراسة تطبيقية لنموذج علي الشركات المدرجة في البورصة عمان، اطروحة دكتوراه، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٧
- الحيزان، أسامة فهد، نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والإدارة والاقتصادية، الجزء الأول، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة،٢٠٠٥.
- الخيال، توفيق عبد المحسن، تأثير آليات الحوكمة علي الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية، دراسة تطبيقية، مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة الثالثة عشرة، العدد الأول، الجزء الثاني،٢٠٠٩.
- الرحيلي، عوض بن سلامة، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد٢٢، العدد الأول، ٢٠٠٨
- عبد الملك، احمد رجب، اثر قواعد حوكمة الشركات علي درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشكات المسجلة بسوق المال المصري- دراسة نظرية وتطبيقية، مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول،٢٠١١
- العبد، جلال، حوكمة الشركات، ماذا تعني؟ وما انعكاساتها علي سوق المال وحملة الاسهم، عمان، مجلة الأسواق العربية، ديسمبر،٢٠٠٦.
- العطار، نائلة حسين، حوكمة الأنظمة الاقتصادية الإلكترونية، كتاب الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الجزيرة، عدد رقم٤٧٩١، ٢٠٠٦.

- آل غزاوي، حسين عبد الجليل، حوكمة الشركات واثرها علي مستوي الافصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة اختبارية علي شركات المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،٢٠١٠.
- الهنيني، ايمان احمد، تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في المؤسسات العامة المساهة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، اطروحة دكتوراه، الأردن، جامعة عمان الأهلية، ٢٠٠٤.
- الوزير،جهاد، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، فلسطين، رام الله، سوق فلسطين للأوراق المالية، وقائع الملتقي السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، ، ٢٠٠٤
- الوزير، جهاد، الحوكمة جزء اساسي لمواجهة أي صدمات في الجهاز المصرفي، فلسطين، جريدة الحياة الاقتصادية، ع٤٣٨٩، يوم٢٠٠٨/١/١٤.
- اليافي، موافق، من أجل تعزيز حوكمة الشركات في لبنان، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٣.
- ايغور بيليكوف، حوكمة الشركات، التجربة الروسية وماذا بعدها، المعهد الروسي للمدراء، ، متاح . www.ladis.com
- بهاء الدين، زياد، شوقي، ماجد، دليل قواعد معايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مصر، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة شركة لادلس،٢٠٠٨، متاح في www.ladis.com
- حسن، محمد نجيب، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، رؤية محاسبية، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، ٢٠٠٦.
- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الإسكندرية، الدار الجامعية،٢٠٠٥.
- دهمش، معين، أبو زر، عفاف اسحاق، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٣
- A handbook. (2002). Instituting corporate governance in developing, Emerging, And transitional Economics. By center for International private Enterprise translated from Cipe Feature service, pp 5-6.
- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo,May7-8

- Bauer, R., N. Guenster, and R. Otten, 2004. Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe: The Effect on Stock Returns, Firm Value and Performance. Journal of Asset Management, Vol. 5, No. 2, PP. 91-104.
- Bebchuk, L., Cohen, A., and Ferrel, A. (2004). "What matters in corporate governance?". Working paper, Harvard Law School.
- Bhagat, S., and Bolton, B. (2008). "Corporate Governance and Firm Performance". Journal of Corporate Finance, 14, pp. 257-273.
- Bhimani, A (2009). "Risk management corporate governance and management accounting: emerging. Interdependencies" management Accounting Research, March, Vol 2.
- Brick, I., and Chidambaran, N. (2007). " Board Meeting, Committee Structure, and Firm Performance", Social Science research Network.
- Chiang, H. (2005) " An Empirical Study of Corporate Governance and Corporate Performance" Journal of American Academy of Business, Cambridge 6. Pp95-101.
- Core, J., Guay, W. & Rusticus T. (2006). " Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns: An Examination of Firm operating Performance and Investors, Expectations?". Journal of finance, Vol. LXI, No. 2.
- Dropets, W., A. Schillhofer, and H. Zimmermann, (2004). Corporate Governance and Expected Stock Returns: Evidence from Germany. European Financial Management. Vol. 10, No. 2, PP.267-293.
- Dropets, W., K. Gugter, and S. Hisehogle, (2004). The Determinants of the German Corporate Governance Rating. Working paper. University of Basel.
- Erhardt, N., J. Werbel, and C. Shrader, (2003). Board of Director Diversity and Firm Financial Performance, School of Management. Vol. 11, No. 2, pp. 102-111.
- Gompers, P., Ishii, J., and Metrick, A. (2003). "Corporate governance and equity prices". Quarterly Journal of Economics, 118, pp. 107-155.
- Fuerst, O., and S. Kang, 2004. Corporate Governance, Expected Operating Performance, and Pricing. Corporate Ownership & Control. Vol. 1, No. 2, pp. 17-
- Fredrich A, Hayek: low & Legislation & liberty, University of Chicago press (1979). p82
- Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working
- Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. pp: 3-7.